بين مقررات النظام النحوي والأداء اللغوي
دراسة في بعض ظواهر مخالفة الإعراب.

إلياس جوادي●

الملخص:

يعد الإعراب مظهرا تركيبيا في العربية، وخاصية من خصائصها المتميزة،وهو يخضع إلى جملة من الضوابط التي يقرها نظام اللغة العربية القياسية،غير أن الكلام العربي قد يعتريه من المقتضيات اللغوية ما يدعو إلى الخروج عن هذه الضوابط في أحايين كثيرة،فيؤدي ذلك إلى حدوث المخالفة،ومع ذلك لا يمكن وصف أمثلته اللغوية بالخطأ،من الوجهة المعيارية، بل إن منها ما يعد مظهرا من مظاهر جمالية اللغة العربية وإعجازها الفني في آن معا.وهو ما يطرح جملة من التساؤلات في هذا الشأن تتعلق بماهية الإعراب وحدوده المعيارية في التزامه، من جهة الصواب والخطأ، وبالمساحات المتاحة لغويا لمخالفته من الوجهة نفسها، مما يعني بأن اللغة العربية تنطوي – بطبيعتها - على مطالب تعود إلى النظام القياسي، وفي مقابل ذلك، على مقتضيات استعمالية، تستند إلى دواع مختلفة، تتيح للمتكلم قدرا من الحرية في مخالفة ضوابط هذا النظام، وهي ما يعرف بالمسوّغات في عرف النحاة.

تسعى هذه الورقة في محاولة التأصيل لظاهرة المخالفة في الفكر اللغوي،وكيف ترسخت في تراثنا ممارسة ثم دراسة، وعلاقة ذلك بمقررات النظام النحوي وأسسه. وبيان 269بعض مسوغات المخالفة الإعرابية التي يتطلبها الاستعمال. والتي نجد كثيرا من صورها في مدونة تراثنا اللغوي من خلال بعض ظواهر اللحن والضرورة والشذوذ،مع محاولة تخريج فروع بعض مسائلها على مقررات النظام النحوي وأصوله.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، النظام النحوي، اللحن، الضرورة، الشذوذ.

Abstract:

Syntax is a structural aspect in Arabic language, and a feature of its particular traits. It is subject to a set of rules adopted by the standard Arabic language system. However, the Arabic language may be subject to linguistic requirements that lead to a deviation from these constraints in frequent stances. Consequently, this case gives rise to violation of the norm. On the other hand, its linguistic samples should not be considered ill-formed from the standard

● إلياس جوادي،أستاذ مساعد أ،كلية الآداب واللغات،جامعة البويرة.

usage, yet some of these samples appear to be distinctive features of Arabic language aesthetics and artistic inimitability. This fact raises a set of questions inherent to the nature of syntax and its normative limits in view of accuracy and inaccuracy, and the linguistic tolerance available for its deviation from the standard. This means that the Arabic language intrinsically involves requirements bound to the standard system, concurrently, to performative exigencies that rest on various motives which tolerate users to infringe the standard of the system, known among grammarians as rationale.

This dissertation seeks to implement the concept of violation in the linguistic scope, and to show to what extent it is fossilized in our linguistic heritage in use and study; moreover, its relationship with the rules of the syntactic system. The study shed the light on some of the syntactic violation grounds required by the use in which most of its samples are found in the corpus of our linguistic heritage via some aspects of melody, necessity, and discrepancy; along with realising branches of its issues on the syntactic system rules and its background.

Key words: syntax, syntactic system, melody, necessity, discrepancy

أولا:على سبيل التمهيد:

ترتبط ظاهرة مخالفة مقرَّرات النظام اللغوي باللغة نشأة وتطورا، على اعتبار أن اللغة في انتقالها من طور إلى آخر،تكتسب أنظمة وأنماطا تستقر في أذهان الناطقين بها،غير أن الممارسة لها تستدعي أداءات مستحدثة مخالفة للسائد، وفق ما تقتضيه بعض المطالب أوتستدعيه الضرورات، وهي في ذلك تشمل مستويات اللغة جميعها؛ صوتا وصيغة وتركيبا ودلالة.

ومما يتعين عدم إغفاله في دراسة أي جانب من جوانب العربية، أنه لم تحظ لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت هي به من العناية من لدن أصحابها،وبخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء،ومن أعظم ما ورّثوه لنا ذلك الوصف المستفيض للأداء القرآني من جهة وللغات العرب من جهة أخرى، أي الكيفيات المتنوعة في الأداءات الصوتية والصرفية والنحوية لعناصر اللغة[1]. وهو جهد ارتبط منذ بداياته بفكرة الصواب والخطأ، على اعتبار أن ظواهر الخروج عن النظام اللغوي في تلك المستويات، عديدة في استعمالات العرب قديما وحديثا، ومنها السائغ المقبول الذي يجيء على وجه - كيف كان- ومنها الملفوظ المردود الذي يجيء على غير وجه محتمل.

[1] ينظر: عبد الرحمان حاج صالح،اللغة العربية بين المشافهة والتحرير، من كتاب بحوث ودراسات في اللغة العربية، ص 74.

فالمخالفة الإعرابية على هذا ظاهرة مجانبة لمعيارية اللغة، إذ إن هذه المعايير قواعد جاءت منظما لما استقرئ من منظوم ومنثور، وهذا ما يعني من الوجهة النظرية وجود فروق بين النظام اللغوي؛ أي المعيار، وبين ظواهر الاستعمال اللغوي؛ أي الأداء. فإذا كان المجاز هو كسر العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى الذي وضع له في الأصل[1]، فإن ظاهرة مخالفة الإعراب كسر لنمطية التركيب النحوي في أهم تجلياته؛ متمثلة في الإعراب.ولنا أن نسأل: هل يعد "كسر الإعراب" كما عبر عنه ابن جني، ضعفا في اللسان العربي في حد ذاته؟ أم هو وسيلة للتعبير عن معان خاصة كما في الشعر مثلا، زيادة على الانسجام الموسيقي وتساوي القوافي. فيغدو مرجع المخالفة بالتالي –وإن بدا على أكثرها مظهر الاقتضاء-إلى تغاير فنون القول وتنوع خصائص الكلام، بما يتيح للمتكلم مساحات شاسعة للتعبير عن أغراضه بصورة لغوية يُعتبر الترخص فيها مظهرا من مظاهر النظام في حد ذاته، وهو ما يفسر سر قناعة سيبويه وابن جني وغيرهما بضرورة التزام القياس على كلام العرب الذي يحتج به في المخالفة نفسها، التي لم تكن إلا لغرض أسلوبي عدولي مقصود.

هذه الزاوية بالتالي هي ما يسعى هذا البحث في استجلاء بعض جوانبها قدر الإمكان ولو إشارة، إذ لا يخفى سعة المدونة اللغوية وتشتت تخريجاتها في نصوص التراث؛لغة ونحوا وأصولا وأعاريب.ورغم ما قد يبدو من أن الموضوع قتُل درسا، باعتباره يتناول مسألة اللحن الذي مس الإعراب، والذي يعد أشد ما ابتليت به اللغة العربية عبر كامل عصورها، فإن الزاوية التي يعنى البحث بدرسها وكشف ملابساتها هي زاوية متميزة، ولها تأثيرها الكبير على صورة الإعراب اللغوية في العربية، باعتباره خاصية من خصائصها المتميزة ذات التأثير الكبير في ألسنة المتكلمين، إلى الحد الذي بلغ فيه درجة اعتباره عائقا لسانيا-وربما فكريا- دعا بعض الدارسين المحدثين إلى التخلص منه، والواقع أنه يمثل أحد أبرز سماتها الجمالية والفنية التي تتزين بها العربية، وتتفاضل بها ألسنة المتكلمين في فن الصياغة وجمالية القول، كل ذلك انطلاقا من المساحات المتاحة والتي تتوفر على قدر كبير من حرية الإعراب ضمن ما تتيحه مقتضيات القول من مسوغات المخالفة.

والمخالفة حينذاك لن تكون بحال من الأحوال سبيلا للطعن في الإعراب، ولن يتأتّى هذا، إلا حين تبين دواعيها من جهة، ويزاح الستر عن محاسن استعمالاتها من جهة أخـــــرى. أو لنقل معالجتها في نسقها العام، على اعتبار أنها توازي أنماطا قنَّنها نحاتنا الأوائل، فمضت في الأذهان قبل الألسنة، وهي – ولاشك - مظاهر قائمة بذاتها، تحتاج إلى كشف وتحرّ حتى لا يُغفَل شيء مما نطق به لسان عربي فصيح وإن قلّ استعماله.

[1]- ينظر: العربية والوظائف النحوية، عبد الله الرمالي، دار المعرفة الجامعية، ص: 104.

ثانيا: في النظام اللغوي ومخالفة أنماط اللغة السائدة:

النظم لغة: التأليف وضم شيء إلى آخر، وكل شيء قرنته بآخر فقد (نظمته)،و(النظم): المنظوم باللؤلؤ والخرز؛ وصف بالمصدر، يقال: نظم من لؤلؤ،و(الانتظام): الاتِّساق، وفي حديث أشراط الساعة : وآيات تتابع كنظام بال قطع سلكه). و(تناظمت الصخور): تلاصقت. ومن المجاز: (النظام) ، ملاك الأمر، تقول: ليس لهذا الأمر من نظام؛إذا لم تستقم طريقته،وجمعه: (أنظمة وأناظيم ونُظُم) بضمتين،وأيضاً السيرة والهدى والعادة، يقال: ما يزال على نظام واحد: أي عادة، وليس لأمرهم نــظام: أي متـعلق ولا استقامة.[1]

والنظام النحوي هو اتساق بنىً من القواعد والمعايير المستقرة في أذهان الجماعة اللغوية الواحدة، يقاس عليها في عمليتي التوليد والتحليل، أي أنه مجموعة أسس ينبني عليها توليد المعاني وأداء الكلام في مختلف مستوياته؛ أصواتا وصيغاً وتراكيب، ثم هو أمارات يحال عليها الحكم بالصواب من عدمه خلال ممارسة اللغة، فالنظام بهذا، سلطان يحكم اللاشعور الجمعي لأفراد الجماعة اللغوية.فإذا ما نظرنا في أمر هذه القواعد؛ طبيعتها ومنشئها، وجدناها مجموعة من الأحكام استخلصت من الأنماط التركيبية التي تمثل باتساقها النظام التركيبي في اللغة،فقد لاحظ النحاة أن هناك أنماطا تركيبية معينة تتكرر متشابهة في أداءات المتكلمين الفردية،وتتحكم فيها،على حذوها يصدرون تعابيرهم،وعلى منوالها ينسجون كلامهم، فجردوا منها هيكلا نظريا،سموه: القواعد، وهو الهيكل الذي نحاكي من خلاله النظام المطرد في اللغة. و"النظام أحد ركني أو قطبي النظرية اللغوية عامة والنحوية خاصة، ويتسم بالعموم والاكتمال والثبات، يتشكل من مجموع القوانين أو القواعد الكلية المستنبطة من ديوان السماع بالاستقراء من اللغويين والنحاة، وهي محض اجتهاد بإعمال العقل في المنقول، فمنها ما يختص بالمباني ومنها ما يختص بالمعاني. وهي بالنسبة للعربي قوانين عرفية ضمنية مطردة في الزمان والمكان والمجتمع، لا علم له بها في الأصل"[2].

ومما هو ثابت أن هذا النظام النحوي للغة العربية في مرحلة التأسيس وبعده،هو الوعاء الذي كفل للسان العربي ثباته واستمراره، حتى أمكن أن يتبدّى العربي الأول أنموذجاً يعايش لسانيا واقعنا اليوم، غير آبه بصروف الزمن ولا تغيرات المكان، بل غير محُوج إلى ترجمان، فقد تمثله كثيرون في مؤلفاتهم، كالذي فعله نجيب الكيلاني في روايته (عمر يظهر في القدس)، إذ كانت الألفة اللغوية جامعة بين شخصية عمر بن الخطاب ﷺ،وشخصيات الرواية

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، وكتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق:مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي(166/8).

2- المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، فصيح مقران، منشورات زين، بيروت، ط1، 2010، ص325.

من العصر الحديث[1]،أو كالذي جاء على لسان كاهن الإبراهيمي؛في مقاماته (كاهن الحي)، فقد بعثه من رمم الماضي السحيق، ليحكي آلام أحفاده وتشرذمهم شيعاً، على أنموذج النظام اللغوي الثابت المحفوظ، فلا نجد في كلامه بوناً لغويا، أو وحشة في اللسان.

إن النظام اللغوي في العربية ذو خصائص فريدة ومتميزة؛ قدما وأصالة من حيث الوجود،واتساعا وتفريعا من حيث الأداء، وقد عقد الثعالبي في (فقهه) فصلا في تبيان خصائص كلام العرب، وبيان أسرار العربية، ومعرفة مجاري كلامها، وهذا الفصل على غاية من الأهمية لأنه يبرز لنا بشكل تطبيقي مشفوع بالشواهد المأثورة دقائق الجمال ومفاخر الجلال لما مضى سننا تُتّبع، وصُوى يؤتم بها في النظام اللغوي للعربية. ومن ذلك قوله في مواضع متفرقة[2]-: (العرب تقدم عليها -أي الكناية- توسعا واقتدارا واختصارا، وثقة بفهم المخاطب)، و(العرب تبتدئ بذكر الشيء)، و(العرب تقول)، و(تقول العرب)، و(العرب تفعل ذلك)، و(للعرب كلام تخص به)، و(في خصائص كلام العرب)، و(من سنن العرب)، و(العرب تضيف)، و(العرب تسمي) و(العرب تزيد). من ذلك قوله: (وللعرب فعل لا يقوله غيرهم). ويكفي أن نقف عند هذا القول تمثيلا لما تقدممما امتازت به خصائص العربية؛"تقول: (عاد فلان شيخا)، وهو لم يكن قط شيخا، وعاد الماء آجنا، وهو لم يكن كذلك، قال الهذلي: أطعتُ العِرسَ في الشهواتِ حتى أعادتني أسيفاً عبدَ غيري.[3]

ولم يكن قبلُ أسيفا حتى يعود إلى تلك الحال، وفي كتاب الله: [يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ] [البقرة 257]، وهم لم يكونوا في نور من قبل. ومثله قوله، عز وجل: [وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ] [الحج 05] ، وهم لم يبلغوا إلى أرذل العمر، فيردوا إليه"[4].

وعلى هذا ارتضى سيبويه أن يقال: (كل شاةٍ وسخلتُها بدرهم) برفع (سخلتُها)، على قول: (كل شاة وسخلتِها بدرهم) بالجر، وعلّته: "لأن هذا أكثر كلامهم"[5]، أي هذا سَنَنهم ومرجع انتظام لغتهم، والغالب عليه.

يتضح مما تقدم أن العربية تتميز بوجود خصائص ذاتية في طبيعة بنيتها التكوينية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه: النظام أو السنن اللغوي العربي اعتمادا على ما جاء في مؤلفات النحاة واللغويين والبلاغيين، وما جاء فيها من إطلاق أوصاف الاقتدار والتوسع والاختصار

1- ينظر المهارات اللغوية وعروبة اللسان، فخر الدين قباوة، ص 6.

2- فقه اللغة، الثعالبي،(ص479).

3- وهو في البخلاء لابن أذينة الثقفي، برواية: أطعت العرس في الشهوات حتى ** أعادتني عسيفاً عبد عبد.

4- فقه اللغة، الثعالبي،(ص 578،577).

5- الكتاب، سيبويه، (82/2).

والثقة بفهم المخاطب، وهي مصطلحات كلها تنمّ عن نظر وعبقرية في فلسفة اللغة للعقل اللغوي العربي.

ثالثا: ظواهر لغوية متعلقة بالمخالفة الإعرابية:

في هذا المبحث أتحدث عن ظواهر ثلاث وثيقة الصلة فيما بينها من جهة،وبتقاطعها مع مساحة المخالفة من جهة أخرى؛ هي الشذوذ والضرورة واللحن، إذ كلها معدودة منها، فالشذوذ مخالفة نسبية لما اطرد من قواعد النظام النحوي وشاع استعماله في الأداء اللغوي، والضرورة مخالفة يقتضيها الوزن الشعري ويلجأ إليها بدافع نمطية العمود المقررة في عرف أصحاب النظم، واللحن مخالفة تقفز إلى ألسنة المتكلمين عن غير قصد بخلاف الأُوليين. ومع ذلك فالمخالفة ليست بالضرورة إحدى هذه المظاهر الثلاث، بمعنى أن كل شذوذ مخالفة وليست كل مخالفة شذوذا،وكل ضرورة مخالفة، وما كل مخالفة ضرورة، وكل لحن مخالفة غير أنه ليست كل مخالفة لحنا.

ونحن نطالع في كتب النحو -مطولات وشروحا ومختصرات ومتونا- كثيرا من اجتهاد النحاة في تخريج الأمثلة والشواهد مما جاء على غير النمط المستقر والنظام السائد،أي تلك المخالفات النحوية التي اقتضاها الاستعمال بوجه من الوجوه،وتسربت إلى الألسنة أثناء الأداء اللغوي، وهو ما يؤكد سلطان الرؤية المعيارية،وغلبة التصور النمطي في نحونا العربي،وهو التصور الذي إن أحطناه بعين الفحص،وأوليناه حقه من التعهد والإثراء،ما لقيناه إلا مجدة، برغم بعض الهنات التي اعتورته أو أقحمت فيه خلال كثير من حقب تلك الحضارة الناصعة.

1- ظاهرة الشذوذ:

- مدلوله:

الشذوذ مصطلح يطلق في مقابل الاطراد؛ قال ابن جني: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"، إذ أصل مواضع مادة (ط ر د) في اللغة: التتابع والاستمرار، وعليه قولهم: (طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا كراً وفراً، ومنه المِطْرد رمح قصير يُطرد به الوحش واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح. وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد، ومن ذلك قولهم: (يتركن شَذَّانَ الحَصَى جَوَافِلاً) أي ما تطاير وتهافت منه[1].

وفي الاصطلاح: ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره. وزاد ابن جني:

[1]- الخصائص، (96/1).

أنه ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة.[1]

وقد استعمل لمدلول لفظ الشذوذ في تراثنا النحوي مرادفات عديدة،تقترب منه مضامينها وتبتعد نسبياً، ومنها: النادر، والقليل، والتفرد والغامض[2]،قال عنها السيوطي في معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر: "إن هذه الألفاظ متقاربة"[3].

ولعل أقربها دلالة، وأوفرها استعمالاً هو لفظ: النادر، قال في ظاهرة الشذوذ: "وقد وجدنا النحويين فعلاً قد استخدموا لفظة شاذ، مرادفة للفظة نادر، وذلك عند حديثهم عن ظاهرة الشذوذ في زيادة (كان)، إذْ أجازوا زيادتها في شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين (ما) وفعل التعجب، نحو (ما كان أحسن زيداً)"[4].

ونقل السيوطي عن ابن هشام أنه قال: "والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل،والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك."[5]

- **علة وجوده في كلام العرب:**

أشار ابن السراج[6] إلى علتين رجح كونهما وراء ظهوره؛ وهما: الأول: أن يكون العربي حاول به مذهبا ونحا به نحوا من الوجوه، والثاني: أن يستهوي العربي أمرٌ غلطه.

أما ابن جني فقد أرجع علة وقوع ما شذ قياسا في كلام العرب إلى واحد من الأمور التالية: الأول أن لا يُحكم العربي القياس على لغة آبائه.الثاني: أن يقصر السامع عن إدراك وجه صحته.أما الثالث: أن يسمع العربي ممن ليس فصيحا، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فتسري في كلامه، وهذا قليل.[7]

- أنواعه:

الشذوذ ضد الاطراد في العقل والنقل، إذ نظر النحاة في المدونة اللغوية الغزيرة التي

1- الخصائص، (97/1)، الأشباه والنظائر، (254/1)، الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، (ص 58).

2- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدجني، (ص 28).

3- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، (233/1).

4- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدجني، (ص 28).

5- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، (234/1).

6- الأصول في النحو، (57/1)، كما ينظر في: المزهر للسيوطي، (232/1).

7- ينظر في الخصائص،(26/2).

دونها جامعو اللغة وميزوا فيها صنوفا من الأنماط باختلاف الاعتبارات، فباعتبار الكثرة أو القلة؛ ميزوا المطرد والشاذ. وباعتبار أصالة الكلام وحداثته؛ ميزوا السماع والقياس.فما كان مطردا استعمالا وقياسا كان الأسلم، وتوجب الاحتذاء به، وما شذ استعمالا وقياسا كان المطروح كليا.

أما الفئتان الأخريان؛ أي المطرد استعمالا الشاذ قياساً، والشاذ استعمالاً المطرد قياساً ففيهما النَّظَرُ، وعليهما مدار الخلاف بين النحاة ترخيصاً أو منعاً وهما اللتان يمكن أن نطلق عليهما وصف المخالفة التي نعنيها في دراستنا هذه؛ أي المخالفة التي تأتي على مسموع مقبول ولو بوجه من الوجوه التي اعتبرها النحاة.

وقد أجمل القول في هذه المسألة محمد الخضر حسين بقوله: "إن النحاة لما استقرؤوا كلام العرب وجدوه قسمين؛ قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً،وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته،وكثرة ما يخالفه،فوصفوه بالشذوذ،وأوقفوه على السماع، لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه."[1] والمعروف أن اللغة العربية أوسع من النحو العربي، لأن النحو قواعد أنيط بها تنظيم ما اطرد من اللغة، ثم يبقى بعد ذلك جزء من اللغة لا يخضع لقواعد النحو، بسبب عدم اطراده، وهو جزء من اللغة يتساوى مع المطرد في الفصاحة،فمن قواعد الأصول عند النحاة قاعدة تقول: (الشذوذ لا يتنافى مع الفصاحة).[2]

وبالاعتبارات السابقة، نجد أن مصطلح الشذوذ في عرف النحاة يرتبط ارتباطا وثيقاً بمساحة الشواهد النحوية وعلاقتها بالقياس، فهو ابتداءً – ولا شك – ضمن ما سمعه جامعو اللغة الأوائل، غير أن عدد تلك الشواهد لا يرقى إلى حد الاطراد، ولما كان النحو قياسا يتبع، للحد الذي قال عنه ابن الأنباري [ت 527 هـ] "إن إنكار القياس لا يتحقق، لأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو"[3]. ندرك حينها علة طرح القسم الرابع المتعلق بالشاذ قياساً واستعمالاً،ونكير العلماء على الأخذ به.

- أمثلته:

فأما ما كان مطرداً في القياس شاذا في الاستعمال، فهو نحو[4]: الماضي من (يَـذَرُ) و(يَدَعُ)،كقول

1- دراسات في العربية، محمد الخضر حسين، (ص 33).

2- ينظر في البيان في روائع القرآن، تمام حسان، (ص 283).

3- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدجني، (ص 37).

4- ينظر الخصائص ابن جني، (1/ 96-98).

أبي الأسود الدولي:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الذي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه.

وكذلك قراءة: **[مَا وَدَعَكَ رَبُّك وَمَا قَلَى]** [الضحى:03]. وقولهم: (مَكَانٌ مُبْقِل)؛هذا هو القياس، والأكثر في السماع: (باقل)[1]

وعن أصالة هذا النوع من الشذوذ ومدى استعماله في اللغة والنحو، قال ابن جني: " فإن كان الشيء شاذاً في الاستعمال، مطردا في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك: امتناعك من (وَذَرَ)،و (وَدَعَ)،لأنهم لم يقولوها، ولا غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو:(وزن) و(وَعَدَ) لو لم تسمعهما"[2]، ثم يمضي معلقاً على بيت أبي الأسود السابق بقوله: "فأما قول أبي الأسود،فشاذ"[3].

ويقول بعدها: "ومن ذلك استعمالك (أنْ) بعد كاد نحو:(كاد زيد أن يقوم)،هو قليل شاذّ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا مَأبِياً في القياس. ومن ذلك قول العرب:(أقائمٌ أخواك أم قاعدان)،والقياس يوجب أن تقول:(أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ هما) إلا أن العرب لا تقوله إلا (قاعدان)،فتصل الضمير،والقياس يوجب فصله، ليعادل الجملة الأولى"[4].

وأما ما كان مطرداً في الاستعمال شاذا في القياس، فهو نحو قولهم[5]: (استصوبت الأمر، والقياس: (استصبت الأمر)، و(أغيلت المرأة)، ويختم ابن جني كلامه عن هذا النوع من الشذوذ بقوله:"واعلم أنَّ الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ في القياس،فلا بُدَّ من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه،لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بِحَالِهِمَا،ولم تتجاوز ما وَرَدَ بِه السمع فيهما إلى غيرهما "[6]،فهو يفسر الشذوذ من خلال مقابلته لمعنى الاطراد والكثرة.

ولا يمكننا في هذا المقام أن نغفل نسبيه الحكم بالشذوذ دون الاطراد على الشاهد الواحد،باعتبار الخلاف المعروف بين النحاة، لا سيما نحاة البصرة والكوفة الأوائل،نتيجة مرجعية كل في إصدار الأحكام؛ إذ "المفكر البصري يدين بفكره الأغلبية ويخضع (الأقليات) لها

1- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، (228/1).

2- الخصائص، ابن جني، (99/1).

3- المرجع نفسه، (99/1).

4- المرجع نفسه، (100/1).

5- ينظر في الخصائص لابن جني، (100/1).

6- أي الضمير المستتر في (قاعدان)، فإنه نوع من المتصل.

في قسوة، وفردية النص في نظره من الممكن التخلص منها بأن تعتبر ضرورة أو شذوذا لا يقاس عليه. البصري يعطي استقلالا للنص،وعلى خلاف ذلك طريقة الكوفيين»[1]. قال سيبويه: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[2]. أما ابن جني -كما مر آنفا- فيفسر ظاهرة الشذوذ في ضوء تفسيره لمعنى الاطراد الذي جعله تتابعاً في الصور الصحيحة واستمراراً في هذا التتابع الصحيح. ونراه إذا جاء الكلام على قياس واحد؛جعله مطرداً صواباً، وما خرج عن القياس جعله شاذاً، وهذا القياس يجنح إلى رأي البصريين.[3]

ومن أمثلة ما اختلِف في شذوذه بين النحاة، قول بعض العرب: (ليس الطيِّب إلا المسكُ)، فقد استدل به أبو علي الفارسي على عدم فعلية (ليس)، وذلك لأنها لم تنصب (المسك)، فأشبهت (ما) في عدم العمل. واعترض العكبري بأنها حكاية شاذة شذوذا لا يثبت بمثله أصل، قال والشذوذ المطّرح كثير. وهو اعتراض وجيه، إذ لم يرد من هذا ما يقف أمام مجيء (ليس) ناصبة للخبر في جمهور كلام العرب، فصح حمل منه على الحفظ والسماع،ومنع القياس عليه.[4]

ومنه قول بعض العرب: (أتاني سِوَاؤُكَ)؛ فقد رد الأنباري قول الكوفيين في جواز مجيء (سوى) اسما بمنزلة (غير)،وعدم لزومها الظرفية،إذ جاءت هنا مرفوعة، وقال بأنها "رواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان،وهي رواية شاذة غريبة،فلا يكون فيها حجة"[5]، وهو اعتراض قوي لكونها رواية لا يسندها نظير،فتعيَّن حملها على الشذوذ والاقتصار فيها على الحفظ.

وجملة القول: إن الشذوذ من حيث الأصل معدود في المخالفة، مما جاء في النثر دون الشعر،فهي حينئذ مخالفة معدودة في الضرورة. غير أنه، ، يُضاد الاطراد أو يخالف القاعدة أحياناً من وجه من الوجوه، فيكون مقبولاً في النظام اللغوي والنحوي، -وإن ورد في كلام بعض من يحتج بهم من العرب- ويضادها من جميع الوجوه أحياناً أخرى فيكون مطروحاً غير معتبَر بإطلاق.

2- الضرورة:

حين وجد النحاة أنفسهم أمام مادة لغوية يعتري بعض تراكيبها خلاف ما اتفقت

1- نظرية المعنى في النقد العربي، مصطفى ناصف، (ص31).

2- الكتاب، (402/2).

3- ينظر في ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدجني، (ص 24).

4- الأشباه والنظائر، السيوطي، (94/3).

5- الإنصاف، الأنباري، (298/1).

قواعد النحو عليه، اجتهدوا في تبرير ذلك وتخريجه على وجه صائب، فإن أعوزتهم الحجج على إيفاء الإقناع، قالوا: إن هذه المخالفة في النثر شذوذ، وفي الشعر ضرورة،قال ابن جني "اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس،وإن لم يرد به استعمال"[1]. ولو جلنا بالطرف في بعض كتب النحاة الأوائل لوجدناهم أصلوا لهذه الظاهرة، وإن اختلفوا فيما بينهم في حدها وتعددت آراؤهم في حدودها.

فقد تحدث عنها سيبويه في (الكتاب)، إذ ذكر باباً بعنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر)،وقال: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف من الأسماء،وحذف ما لا يحذف يسمونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج:

قَوَاطِناً مكةَّ من وُرْقِ الحِمَى.. يريد: الحمام، وكما قال خفاف بن ندبة السلمي:

كنواحِ رِيشِ حَمَامةٍ نجدية وَمَسَحْتِ باللَثْتين عَصْفَ الإِثمِدِ

وكما قال:

دارٌ لِسعْدَى إِذْ هِ من هَوَاكَا"[2].

ففي ظاهر هذه الأمثلة الثلاث التي أوردها سيبويه مخالفات نحوية خرجت عن القياس، إذ نرى الشاعر العجاج صرف (قواطناً) وهو اسم ممنوع من الصرف،كذلك الحال في بيت خفاف بن ندبة،حيث حذف الياء من (نواحي) ضرورةً،شبهاً لها في حال الإفراد والتنوين وحال الوقف،أما القول الثالث في بيت (دار لسعدى)، فقد أراد (إِذْ هي)،فسكن (الياء) أولا ضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان[3].

وحول اختصاص الضرورة بالشعر دون النثر، يقول السيوطي: "إنما يعنون بالضرورة، أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به،ولا يقع في كلامهم النثري"[4].

وهو ما ذهب إليه الجمهور، أي أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [5].

أي أن الشاعر إذا وقع فيما يسمى بالضرورة، وكانت له عنها مندوحة، فهذا يعني أنه

1- الخصائص، ابن جني، (396/1).

2- الكتاب، سيبويه، (1 / 26، 27).

3- ينظر في ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، (ص 39، 40).

4- الأشباه والنظائر، السيوطي، (1/ 225).

5- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، (ص41).

يقصد إليها قصداً،وأن له من ورائها غاية،يمكن للباحث أن يستكنه خفاءها بطول اجتهاد ودقة نظر. غير أن أحمد بن فارس حين يعرض لأقوال الشعراء،ورغم موقفه المتشدد من الضرورة،كما سيأتي لاحقا، إلا أنه يتوسع فيما يجوز نسبيا لهم، فيستثني مسائل يسلم على أنها لا تدخل ضمن ما يسمى الضرورة،بل يعتبرها مروقا ولحنا، خاصة إذا ما تعلق بالمخالفة الإعرابية التي تجيء مضادة للصواب من جميع الوجوه، يقول: "فالشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود،ولا يمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون،ويُومِئون ويشيرون ويختلسون،ويعيرون ويستعيرون،فأما في لحن في إعراب،أو إزالة كلمة عن نهج صواب،فليس لهم ذلك"

وقد صرح سيبويه في كثير من آرائه النحوية بأن الشاعر يجوز له الخروج عن القياس في الأساليب الشعرية؛ قال: "وهل زيد في الدار؟ وكيف زيد أخذ؟..فإن قلت كيف زيداً رأيت؟ وهل زيد يذهب ؟ قَبُح ولم يجز إلا في الشعر"[1]، وقريب منه جدا قول ابن جني: "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"[2]. فالضرورة إذاً، ضرب من ضروب المخالفة غير أنه لا يكون إلاَّ في الشعر.

هذا وإن لابن جني تأويلا آخر غاية في اللطف والدقة، لما روي من ضرائر في الشعر، يخرجها فيه على اعتبارها ملاذ المضطر من الشعراء، يعوِّد غيره عليها أحيانا،ثم يفارقها، حتى إذا ما قارفها حينا وهو محتاج لها، لم يمجها سمع غيره أو تستنكر، يقول: "وهي تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره،فنقول، إذا أجازوا نحو هذا ومنه بدٌّ وعنه مندوحة؛ فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها،ليعدوها لوقت الحاجة إليها "[3]،ثم يستشهد على ذلك بجملة أبيات من الشعر،يعلق بعد كل واحد منها،بأن الوزن ليس هو وحده ما ألجأ الشعراء إلى الضرورة، وإنما كان ذلك منهم رغبة في الاعتياد عليها،حتى يكون وقعها عند ارتكابها اضطراراً أخف على الناس وطـــأة مما لو لم يعتادوا سماعها.[4]

ويذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك، حين يرى في الضرورة شجاعة،يرتكبها الشاعر

1- الكتاب، سيبويه، (1/ 27).

2- الخصائص، ابن جني، (188/3).

3- ينظر في الخصائص، ابن جنى، (60/3).

4- الخصائص، ابن جنى، (61/3).

حين يرتكبها،لا عن ضعف أو عجز، وإنما عن قوة طبع ورباطة جأش؛ يقول: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها،وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه،وإن دل من وجه على جوره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه،وليس بقاطع دليل على ضعف لغته،ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته،بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام،ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام،فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه،فإنه مشهود له بشجاعته،وفيض مُنَّتِه،ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه،أو اعتصم بلجام جواده،لكان أقرب إلى النحاة،وأبعد عن الملحاة،لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله،إدلالاً بقوة طبعه،ودلالة على شهامة نفسه."[1]

وإذ يرى ابن جني أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مضطراً، بل حراً مختاراً،فإنه يردف الكلام السابق بتأويل آخر ينفذ من خلاله إلى ذهنية الشاعر وذهنه؛ يقول: "فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده،لم يرتكب صعباً،ولا جسم إلا أمَماً وافق بذلك قابلاً له،أو صادف غير آنسٍ به،إلا أنه هو قد استرسل واثقاً،وبنى الأمر على أنه ليس ملتبسا"[2]،فهو هنا يذهب إلى أن انجلاء المعنى في ذهن الشاعر يجعله حين يقع في الضرورة،غير مدرك لها.

هما تفسيران إذاً يعرضهما ابن جنى لارتكاب ما سماه اللغويون والنحاة والبلاغيون (ضرورة)؛ تفسير يجعل الشاعر واعياً بما يفعل، ومدلا بقوة طبعه، وآخر يجعله غير واع بما يفعل، حين تنهال عليه الألفاظ، فيصوغها في شكل يظنه واضحا لغيره مثلما هو واضح في نفسه، على أن المهم في كلام ابن جنى، ميله إلى اعتبار ما سمي بالضرورة أمراً سائغاً للشاعر ارتكابه، خاصة من كان ذا فصاحة واقتدار لغوي[3]، وربما أمكن عقد صلة بين ما أورده ابن جنى هنا، وبين بحثه الممتع في شجاعة العربية، إذْ يمكن عدّ هذه الضرورة مظهراً من مظاهر شجاعة العربية.[4]

غير أنه ومع هذا الذي مر مما استقر في عرف النحاة، نجد خلافاً واقعاً عند بعضهم في إطلاق وصف الشذوذ أو الضرورة على الشاهد الواحد ومثال ذلك؛ اختلافهم في دخول لام الابتداء على الخبر في مثله قول الشاعر:

أم الحليس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه تَرضَى من اللحمِ بعظم الرقبة.

1- المرجع نفسه ، (392/2).

2- المرجع نفسه، (393/2).

3- الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح، أحمد محمد ويس، مقال مجلة التراث العربي، عدد 68، (ص 64).

4- ينظر في الخصائص، لابن جني، (360/2) وما بعدها.

فهذا ابن جني وابن عصفور اعتبراه ضرورة ألجأت إليها موسيقى الوزن، وذهب ابن عقيل والرضي إلى خلاف ذلك واعتبراه شذوذاً، أما ابن هشام فاعتبرها زائدة[1]،وعلى أمثال هذا؛ ذهب النحاة إلى أن الخروج عن القياس في ميدان الشعر لا يسمى ضرورة إلا في حالة واحدة،وهي ما لم يرد له نظير في كلام منشور، ويسمى شذوذا إذا ورد له نظير،وقد وجد كثير من شواهد الشعر،حكم عليها نحاة متأخرون بالشذوذ فهذا الرضي يحكم على دخول (ال) على (المنادي) في الشعر بالشذوذ، كما في قوله:

من أجلك يالتي تيَّمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودَّ عنّي.

في حين نجد سيبويه حكم بأنها ضرورة[2].

وعلى خلاف من سبق، يعُد أحمد بن فارس (ت 395) الضرورة لحنا صريحا، ومن قبيل الخطأ الشنيع،كما في رسالته (ذم الخطأ في الشعر)[3]،فهو"يسمي الضرائر لحناً صراحاً، ويقول عن الشعراء إنهم يخطئون كما يخطئ الناس،ولم يسبقه إلى هذه الصراحة إلا المبرد في حديثه عن الضرائر القبيحة، غير أن ابن فارس كان أوضح من المبرد وأصرح،وأقسى على الشعراء وأعتى فالضرائر كلها قبيحة، والقبح كله خطأ،والخطأ في اللغة والنحو لحن،والشعراء والكتاب سواء أمام القضاء."[4]

وعلى نحو منه رأي أبي هلال العسكري (ت 395 ه)، فهو يقول: "وإنما استعملها القدماء في أشعارهم، لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلَّة، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت، ويهرج من المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويهرج من كلامهم ما فيه عيب، لتجنبوها"[5]. وإن كان هذا الموقف من أبي هلال العسكري فيه نظر، إذ لو سلمنا به، لاتهمنا فطاحل الشعراء ونوابغ الأدباء في ذوقهم الشعري المشهود له بالارتقاء.

وحتى عند المحدثين،نجد منهم من أنكر هذه الضرورة وشنع على القائلين بها، ومنهم أحمد عبد الغفور عطار محقق صحاح الجوهري،إذ ذهب إلى أنها فجة من صور

1- ينظر في ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، (ص 44).

2- ينظر في المرجع السابق، (ص 43، 44).

3- (ذم الخطأ في الشعر)؛ رسالة من أصغر ما ألفه أحمد بن فارس، ورد ذكرها في أكثر من كتاب، وطبعت عام (1979م) في مجلة معهد المخطوطات العربية بتحقيق رمضان عند التواب، ذكره غازي مختار طليمات في مجلة التراث العربي، عدد 98، دمشق.

4- مجلة التراث العربي، عدد 98، ، مقال لغازي مختار طليمات، (ص 127)

5- كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، (ص 150).

التعبير القديمة،ويقول: "إن كثيراً مما عد من الضرائر في الشعر الجاهلي لا تجيزه قواعد النحو والصرف،وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مسفّ، وعلل مصطنعة،واعتذار مفتعل."[1]

ومن المعاصرين القائلين بعدم الالتفات إلى ما ورد في الشعر من لحون، عدت من الضرائر في شعرنا العربي؛ نجد منهم مصطفى ناصف؛ يقول: "إن المخالفات النحوية اعتبرت على أيدي النقاد جميعاً هفوات ومن أجل ذلك تعقبوا ما سموه سقطات المتنبي وسقطات الجاهليين."[2]

وقد رأى كمال بشر – بإزاء من تقدم – أن الضرورة "ليست من باب الخطأ،وإنما هي تجيء على قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي سموها قاعدة عامة،أو تجيء على وفاق لهجة من اللهجات،أو تجيء على وفاق مستوى لغوي معين."[3]

فالضرورة إجمالا،مخالفة أصل القاعدة أو خروج عن القياس مما سمح به النظام النحوي، واتسعت له أداءات المتكلمين،وهي بالتالي خصيصة من خصائص اللغة الشاعرة؛ إذا ما تقررت في بيت فهي لا تعد عيباً،بل هي في الغالب مظهر اقتدار فني ودليل على عبقرية اللغة وشجاعتها،ولعل هذه الفكرة هي التي جعلت الفرزدق يقرر مذهبه في الحكم على الشعر وما يجئ فيه من ضرورات، وعلى النحوي ألا يخطئ الشاعر،كيفما كان،فقد قال "علي أن أقول، وعليكم أن تتأولوا"، وكما حكاه عنه ثعلب في مجالسه: "وأنشد الفرزدق:

يا أيها المشتكي عكلا وما جرمت على القبائل من قتل وإبآسُ

إنا كذلك إذ كانت همرجة نسبي ونقتل حتى يسلم الناسُ.

قال: قلت له: لم قلت: (من قتل وإبآسُ)؛ أي برفع (إبآس) وهي معطوفة على (قتل) المجرورة، قال: ويحك فكيف أصنع وقد قلت: (حتى يسلم الناس)؛ أي برفع (الناس)،قال: قلت: فبم رفعته؟ قال: بما يسوؤكوينوؤك."[4]

ولسائل أن يقول: هل في القرآن ضرورة، مما جاء فيه الوحي على خلاف الاطراد؟، وبدهي أن ذلك محالٌ وقوعه، إذ المستقر أن الضرورة اضطرار الشاعر حين تعوزه العبارة، فيخرج عن أصل القياس ويحيد عن الأصوب، وتعالى الله عز وجل عن ذلك،وحاشاه ما ألجأ البشر إلى تمحلات القول.

1- مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، (ص 15).

2- نظرية المعنى في النقد العربي، مصطفى ناصف، (ص 67).

3- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، (215/2).

4- مجالس ثعلب، (ص 50)، نقلا عن : اللغة وبناء الشعر، محمد حماسة عبد اللطيف، (ص 239).

ومن أمثلة ما نجده في كلام الله عز وجل من مظاهر تبدو على نسق الشعراء في ضرائرهم أن القرآن الكريم،يضمر لغير الواحد بضمير الإفراد، ويضمر لما ليس مجموعا بضمير الجموع، ويضمر لغير العقلاء بضمير العقلاء، وبجمع صفات غير العقلاء جمع مذكر سالم، ويصرف ما لا ينصرف، ويحذف ياء المنقوص المعرف بالألف واللام،ويزيد هاء السكت وصلاً ووقفاً،وقد ورد اسم (إنَّ) مرفوعا،وغير ذلك من أنماط تركيبية،وهي وإن جاءت بخلاف الغالب فإن لكل منها -ولا شك- تأويلا نتصور من خلاله المسألة داخل بنية النظام النحوي؛يقول تمام حسان:"وليس القرآن شعراً ولا ترد عليه الضرورة،ولكن الترخص في القرائن شائع في تراكيب القرآن عند أمن اللبس،لا بسبب الضرورة،وإنما لأسباب أخرى فنية، كرعاية الفاصلة،وكالمناسبة الصوتية،وهلم جراً.." [1]. في مثل الذي سبق ذكره في بابه من هذا البحث.

- القياس على الضرورة:

إن معرفة المقاصد التي يجنح إليها الشعراء عند ارتكابهم للضرورة،أمرٌ له كبير الفائدة،وما من شك في أن قيام الضرورة على هذه المقاصد هو ميزان التفرقة بينها وبين الخطأ،غير أننا وإن كنا لا نملك لكل ضرورة وقعت من شاعر تفسيراً يبين مقاصدها،إلا أن توجيه العلماء لتلك النصوص الكثيرة ما هو معدود في الضرائر، يدفعنا إلى الاستئناس بها،وجعلها مظنة التماس هذه المقاصد.

وقد رفض ابن فارس في رسالة ذم الخطأ في الشعر الضرورة الشعرية بأنواعها،وقاس الممنوع منها على الجائز وعنَّف على "ناس من أهل العربية يُوجِّهون لخطأ الشعراء وجوها،ويتمحّلون لذلك تأويلات، حتى وضعوا فيما ذكرناه أبواباً،وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً"،وضرب المثل على هؤلاء بسيبويه في الكتاب إذ يقول:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[2].

وممن أنكرها كذلك أبو هلال العسكري في الصناعتين، فقد عدها من عيوب اللفظ ورأي أنها ينبغي أن تجتنب،وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية،قال: "فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة.."[3]

1- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، (ص 224).

2- الكتاب، (26/1).

3- كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، (ص156).

غير أن ابن جني في كلامه الذي مر آنفاً، يسلم القياد لمتطلي الضرورة من الشعراء بدون تحفظ، بل يجعله بطلاً يفضل عن غيره بما لجأ إليه.

مذهب الخليل وسيبويه ومن بعدهما ابن جني، التوسعة في الالتجاء إلى الضرائر من قبل الشعراء، لكن دون إسفاف وانفلات قيد، إذ ردَّ سيبويه بعض ما يستقبح كثيراً من الضرائر، قال: " فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ"[1]. وهو حين يجيز بعض أوجه المخالفة يسميها ضعفاً، نحو قوله على بعض المخالفات: " وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام"[2]

فكأن الضرورة عنده على درجات بحسب منزلتها في الحسن والقبح، فمنها ما لا يسوغ بإطلاق، ومنها ما يصح وقوعه في الكلام على وجه ضعيف.

لذلك أجاز ابن جني للمحدثين ما جاز للقدامى ارتكابه من تلك الضرورات قال:" فكما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظَرته عليهم حظرته علينا وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك "[3].

فلنا إذاً إن نقول على ما ارتكبه الأولون وهم الأحفظ لماء العربية، بيد أنه ينبغي ألا يرخى العنان لكل ممتطٍ ظهور الكلام أو خابط خبط عشواء، كما يقول ابن جني عنه هذا الوجه:" لا نجيزه للعربي أصلاً، فضلاً عن أن نتخذه للمولدين رسماً"[4].

ثالثا: اللحن:

تقول العرب: "لحن الرجل؛ إذا أخطأ في الإعراب"[5].فهو إذاً صورة من صور المخالفة غير أنها تقع لا لمقصد خفي للمتكلم، وإنما أداء على وجه غير صائب، قال ابن فارس: "واللحن: إزالة الإعراب عن جهته."[6]

وقد عرفت العرب كلمة (اللحن) بمعانٍ عدة ذكر منها أبو عبيد القاسم بن سلام: "لَحَنَ الرجل يلحنُ لحناً: إذا تكَّلم بلغته، ولحنت له لحناً: إذا قلت لو قولاً يفقهه عنك ويَخْفَى

1- الكتاب، (62/3).

2- المرجع السابق، (48/1).

3- الخصائص، (323/1).

4- المرجع نفسه، (330/1)

5- كتاب مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، (ص 325).

6- الصحاح، (193/6)، ولسان العرب (380/13).

على غيره، ولحنه عنَّى لحناً: أي فهمه، وألحنته أنا إياه إلحاناً، ولاَحَنْتُ الناسَ: فاطنتهم.»[1]

وفي المقاييس: "إمالة الشيء من جهته.. وهذا من الكلام المولد، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة، ومن هذا الباب قولهم: هو طيَّب اللحن، وهو يقرأ بالألحان، وذلك أنَّه إذا قرأ كذلك، أزال الشيء عن جهته الصحيحة بالزيادة والنقصان في ترنمه، ومنه اللحن: فحوى الكلام ومعناه، قال تعالى:[وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ] [سورة محمد:30]، وهذا هو الكلام المرويّ به، المزال عن جهة الاستقامة والظهور.»[2]

وعرفه رمضان عبد التواب تعريفا وافيا فقال: "هو مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألف في لحن العامة من القدامى والمحدثين[3]، فهو إذا يجتال مستويات الأداء اللغوي جميعها دون استثناء: - صوتا؛ من حيث طبيعته و مخرجه و خصائصه.

- بنية؛ من حيث صيغتها ووزنها الصرفي.

- تركيبا؛ من حيث حركة أواخر الكلم في الجملة.

- دلالة؛ من حيث معاني المفردات و التراكيب.

وفي اللسان كذلك جاء على هذه المعاني و غيرها، وهي الخطأ في الإعراب،واللغة،والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى[4].

ونلحظ أن مفهوم الخطأ لم يكن قد تمت له الغلبة و البروز على سائر المعاني من حيث الاصطلاح في القرن الأول الهجري، فمعاوية بن أبي سفيان ﷺ،يلتبس الأمر عليه على ما رواه الأصمعي عن عيسى بن عمر: (قال معاوية للناس: كيف ابن زياد فيكم ؟ قالوا: ظريف إلا أنه يلحن: قال: فذاك أظرف له.) ويعلق أبو علي القالي على ذلك: "ذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفطنة، وذهبوا هم إلى اللحن الذي هو الخطأ"[5].

ويبدو أن ما روي من أحاديث اللحن في الجاهلية: بهذا المصطلح، كما في حديث (أنا

1- الغريب المصنف، (ص 649)، نقلا عن الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، (ص 34).

2- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، (239/5).

3- ينظر في لحن العامة، رمضان عبد التواب، (ص9).

4- اللسان (380/13)، مادة (لحن).

5- القصة ذكرها أبو علي القالي في الأمالي (28/1) ط دار الكتب المصرية، طبعة1958، نقلا عن علم الدلالة العربي فايز الداية، ص128.

أفصح من نطق بالضاد)، أو (أنا من قريش ونشأت في بني سعد، فأنّى لي اللحن)[1]،فإنه يفسر بأنه راجع إلى اختلاف المستوى بين الفصحى العالية - أي فصحى قريش-،وبين اللهجات الأخرى المتباعدة.[2]

- طريقه إلى العربية:

يحدد الدارسون ظهور اللحن بحدود ظهور الإسلام أو بعده بقليل[3]. وقد ذهب إلى ذلك مصطفى صادق الرافعي من المحدثين بعد نقله كلام أبي بكر الزبيدي: "فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدين أخلاط الأمم وسواقط البلدان،فوقع الخلل في الكلام، بدأ اللحن في ألسنة العوام."[4]

ويكاد يجمع القدامى على أنه لا لحن في الجاهلية، إذ العربي لا يسبق لسانه إلى الخطأ، ومما يحفظ عن الأعراب من جريان نطقهم على الصواب لديهم، وتعذر نفاذ اللحن إلى ألسنتهم حتى مع التكلف، ما رواه ابن جني في الخصائص في ذلك؛ يقول:"وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي – من تميم جوثة– فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك، فأدرته على الرفع فأبي، وقال: لا أقول أخوك أبداً، فقلت: فكيف تقول: ضربني أخوك، فرفع، فقلت: ألست زعمت أنَّك لا تقول: أخوك أبداً، فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام،فهل هذا إلا أدلَّ شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إيَّاه في كل موضع حقّه،وحصّته من الإعراب، عن ميزة وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما."[5]

غير أن هذا النص من ابن جني لا يمكن أن نرتاح من خلاله إلى القول باستحالة وقوع اللحن من العرب بإطلاق، فهو قول لا يتفق مع كل متكلم للعربية، إذ مر معنا في تأريخ المخالفة أن القبائل العربية التي كانت على كبير صلات وكثير اختلاط، بسبب من جوار أو اتجار مع الأمم الأخرى قبل الإسلام، لم تكن كلها على هيئة واحدة من صيانة أداءاتها للغة.

لذا نجد من يخالف هذا الرأي، فيجزم بأن اللحن بمعناه الاصطلاحي؛ أي: إزالة الإعراب عن جهته دون قصد من المتكلم ظاهرة بدت بعض أماراتها في حقب الجاهلية،يقول محقق الصحاح: "كما أن من الخطأ أن يفهم أحدنا أن الجاهليين كانوا في نجوة من الخطأ،وفي

1- ذكره السيوطي في المزهر في علوم اللغة (1/ 209)

2- ينظر في علم الدلالة العربي، فايز الداية (ص127)

3- ينظر في الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، (ص 34، 35)

4- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، (ص 4)، نقلا عن تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، (239/1).

5- الخصائص، (76/1).

عصمة من اللحن، بل كان فيهم من يلحن ويخطئ وقد جاء في الشعر الجاهلي أبيات لا تجيزها قواعد النحو والصرف، وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مسف وعلل مصطنعة واعتذار مفتعل.»[1] وهذا برأيه أمر لا مناص منه، وباعتبار اللغة نتاج بشر، وما فيهم الكامل إلا من عصم، يقول: "وهذا طبيعي في اللغات، وطبيعي في اللغة العربية التي تتفق مع أخوات لها في كثير من القواعد والصيغ والتراكيب، ولا يسع أحداً أن يسلم لسانه من الخطأ في كل ما ينطق، إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام، وإلا الأقحاح من العرب ذوو السلائق السليمة.»[2]

وقديماً قال ابن خالويه في الفصيح: "كان الفرّاء يجيز كسر النون في (شَتَّان) تشبيها بـ (سيَّان)، وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل: الفراء ثقة، ولعلَّه سمعه، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربي، فإن الغلط على ذلك العربي، لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها.»[3]

ويذكر محقق الصحاح أسباب الوقوع في اللحن في البيئة العربية الأولى، ومنها: اختلاط غير العرب بالعرب؛ يقول:"إن لغة تتصل في مصدرها الأول بلغات سامية كثيرة،لابد أن يدخل على ألسنة بعض الناطقين بها بعض الخطأ وإن لغة يشارك غير أهلها أهلها،لابد تتأثر ألسنة أصحابها بما تلتقط من الدخيل.. وإذا عرف أن كثيرا من شذاذ الآفاق والهاربين من الظلم في مصر والشام والعراق وفارس والهند، تركوا أوطانهم إلى جزيرة العرب حتى يكونوا في مأمن من الشر الذي يريد أن يتخطفهم، لأن الجزيرة صحراء تحول بينهم وبين حكوماتهم أو طالبيهم، وتمنع الوصول إليهم؛ عرفنا أنهم انتقلوا بلغاتهم، والمجاورة أو الاختلاط يؤثر في اللغة.. وفي القرن الخامس قبل الميلاد، اكتسح الفرس بلاد الكلدان، وأرهق الغزاة سكانها،حتى اضطر عدد كبير منهم أن يهجروا وطنهم الأصلي إلى بلاد العرب،حيث يجدون الأمن، ويبتعدون عن الموت."[4]

لذلك كان رأيه استنكار الأخذ بالضرورة والشذوذ، ويعدهما لحناً غير معتبر في القياس والتقعيد،بل عد ما وجد من شواهد تنحو هذا المنحى من رواسب التطور اللغوي،قال: "ونجد هذا الخطأ النحوي أو الصرفي في الأعصر التي استقام فيها اللسان العربي، وبلغ أوجه في

1- مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، (ص 15).

2- المرجع نفسه، (ص 15).

3- الفصيح، ابن خالويه، نقلا عن التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، (ص 114).

4- مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، (ص 16).

السلامة والإعراب والصحة والقوة والسخاء، وغير بعيد عندي أن يكون هذا الخطأ أثراً من آثار رواسب اللغة العربية قبل كمالها وبلوغها مرتبة الصقل والتهذيب.»[1]

ثم إنه مع شيوع الإسلام واتساع رقعة الفتح إلى أطراف الجزيرة العربية، وهي مواطن ضعف الألسنة ومظنة الخطأ، ومع دخول الأعاجم في الإسلام، واستيطانهم الأمصار الإسلامية، أخذ اللحن ينتشر على نطاق واسع وقيل «إن أول لحن سمع بالأمصار قولهم (حَيَّ على الصلاة)، وأول لحن سمع بالبادية قولهم (سقطت عصاتي).»[2]، كما ذكر أن «أول لحن سمع بالبصرة:(لعلَّله عذرٌ وأنت تلوم).»[3]

- اللحن في التراث اللغوي:

ما إن ظهرت آفة اللحن وهجمت على الألسنة حتى انتفض علماء اللغة الغير ينفون عن لغة القرآن الخطأ والزيغ، وكان أول ما انتهجوه أن أزالوا من مرسومها الإشكال والتصحيف، إمامهم في ذلك التوجيه النبوي للصحابة بإرشاد اللاحن بحضرته بقوله: (أرشدوا أخاكم)[4]، فعمدوا ينفون عنها الخبث، ولا يفترون عن النقد والتمحيص، وتنبيه الناس إلى الخطأ، حتى يجتنبوه، وردهم إلى الصواب كي يلتزموه، وأشاروا في كتبهم إلى ذلك كما ألف بعضهم كتبا ورسالات في (اللحن)، فأقدمها رسالة منسوبة إلى الكسائي (ت 192 ه) سماها: (ما تلحن فيه العامة)، وممن ألفوا في هذا الجانب أبو عبيدة (ت 209 ه)، وأبو عثمان بكر بن عثمان المازني (ت 248)، وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت 379 ه)،وكتب هؤلاء جميعاً بعنوان واحد هو (لحن العامة) ولأبي هلال العسكري (ت 395 ه)؛(لحن الخاصة)، وألف الفراء (ت 207) كتابه (البهاء فيما تلحن فيه العامة).[5]

وقد أشكل مدلول كلمة (لحن) فيما جاء من آثار، إذ وردت في حديث لعثمان رضي الله عنه وآخر لعائشة ﵂، خاصة وأن الحديثين يردان في معرض الكلام عن حجية بعض الأوجه القرآنية، والتي جاءت في القراءات الثابتة، فقد (روي عن عثمان أنه قال لمَّا عرضت عليه

1- المرجع نفسه، (ص 17).

2- البيان والتبيين، الجاحظ، (219/2).

3- الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، (ص 33).

4- الحديث: رواه الحاكم في المستدرك (439/2) رقم (3601)، عن أبي الدرداء ﵁: (سمع رسول الله ﷺ رجلا قرأ فلحن، فقال رسول الله عليه وسلم: (أرشدوا أخاكم 43)، قال الحكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة (315/2)، وقال: ضعيف.

5- ينظر في مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، (ص 31)

المصاحف: إن فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها).[1]

والحديث الثاني،(عن عروة قال: سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قوله (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ] [طه 63] وعن قوله: (وَالْمُقِيمِينَ الَّصلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ] [النساء 162]،وعن قوله: [إِنَّ الَّذِينَ أَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ] [البقرة 62]،فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكتاب،أخطأوا في الكتاب).[2]

فهل ما ورد في الحديثين من كلمة (لحن) هو بمعنى الخطأ أو المخالفة غير المقصودة ؟

لقد أسهب السيوطي في ردَّ ما قد يطرأ على الذهن من شبهة عارضة بسبب اللبس الحاصل في معناها، قال: "وهذه الآثار مشكلة جداً وكيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللدّ؟ ثم كيف يظن بهم ثانياً: في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ، كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه ؟ ثم كيف يظن بهم ثالثاً: اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ؟ ثم كيف يظن بهم رابعاً: عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيره ؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر؟ خلفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة."[3]

فأما حديث عثمان فقد تكلم فيه علماء الصناعة الحديثة وحكموا بضعفه،قال السيوطي: "وأحسن ما يقال في أثر عثمان – ﷺ – بعد تضعيفه، الاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع، وأنه حدث في روايته تحريف فإن ابن أشته أخرجه في كتاب المصاحف من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال: لما فرغ من الصحف أتي به عثمان، فنظر فيه فقال: (أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا)، فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش، ثم وفى بذلك، كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب (الإتقان)، ولعل من روى ذلك الأثر حرفه، ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان فلزم ما لزم من الإشكال."[4]

أما حديث عائشة – ﷺ – فلا مطعن فيه من جهة سنده،قال السيوطي: "صحيح على شرط الشيخين."[5]،ثم ذكر تأويلا لمدلول (اللحن والخطأ) الواردة فيه لابن أشتة في (كتاب

1- الإتقان للسيوطي (269/2) والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي كذلك (ص 26).

2- الإتقان للسيوطي (269/2) والاقتراح (ص 27).

3- الإتقان (269/2) و الاقتراح في علم أصول النحو، (ص 27).

4- الاقتراح، (ص 27).

5- الإتقان، (270/2).

المصاحف)،وأقره عليه،ف (أخطأوا)،أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه،لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ خارج عن القرآن،قال: فمعنى قول عائشة: حرف الهجاء ألقى إلى الكاتب هجاء غير ما كان الأولى.»[1]

وقد أنكر ابن قتيبة على من اعتبر جواز قرار الوجه غير الصائب فيما دونه الكتاب من كلام الله عز وجل وثبوته، ذكره في باب ما ادعى على القرآن من اللحن في كتابه مشكل القرآن،قال:"وأما ما تعلقوا به من حديث عائشة – ﷺ – (في غلط الكاتب)،وحديث عثمان – ﷺ – (أرى فيه لحناً)، فقد تكلم النحويون في هذه الحروف،واعتلوا لكل حرف منها، واستشهدوا بالشعر.»[2]

ولم ير السيوطي في قول ابن الأنباري الرأي الصائب حين جنح إلى تضعيف الروايات ومعارضتها بروايات أخرى عن ابن عباس وغيره بثبوت هذه الأحرف في القراءة.[3]

كما إنه قد جاء في آثار بعض التابعين كلمة (لحن)، فقد أخرج ابن الأنباري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ (وَالمُقِيمينَ الصَّلاَةَ) [النساء:162] ويقول: "هو لحن من الكتاب"، غير أنه كان يعني باللحن القراءة واللغة، لغة الذي كتبها وقراءته،وفيها قراءة أخرى.[4]

وقد أشكل مدلول كلمة (لحن) عند بعض العلماء، ومنهم الجاحظ في البيان والتبيين للحد الذي اعتبر بعض المخالفات في الاستعمال مما يجيء على لغة "لحن الجواري"،وقد استحسن المخالفة باعتبار أنها هي التي عناها الشاعر مالك بن أسماء في شعره في استملاح اللحن من بعض نسائه:

وَحَدِيثٍ أَلَذَّه هوَ مِمَّا ينْعَت النَّاعِتُونَ يُوزَنُ وَزْنًا
مَنْطِقُ صَـــائِبُ وَتَلْحَنُ أَحْيَاناً وَخَيْرُ الكَـلاَمِ مَا كَانَ لَـــحْناَ

فقد علق هذا البيت بقوله: "واللحن من الجواري الظراف، ومن الكواعب النواهد، ومن الشواب الملاح ومن ذوات الخدور الغرائر أيسر، وربما استملح الرجل ذلك منهم، ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف، ولكن إذا كان اللحن على سجية سكان البلد.»[5]

1- الإتقان السيوطي، (271/1).
2- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، (ص 50).
3- ينظر في المرجع السابق، (ص50).
4- ينظر في: الاقتراح، السيوطي، (ص 28)، والإتقان، السيوطي (272/1).
5- البيان والتبيين، الجاحظ، (146/1).

فهذا الذي فهمه الجاحظ من معنى اللحن على أنه الغلط والخطأ والمخالفة للأصل، هو خلاف ما ذهب إليه غيره من مقصد الشاعر في البيت السابق،فالشاعر قصد أن هذه الجارية تنطق الكلام على وجه الصواب حيناً، وترتله ترتيلا منغماً أحياناً،وبعد أن اشتهر الكتاب، نبَّه على خطئه بعد مراجعته غيره له فيه، فقال: "كيف لي بإصلاحه وقد انتشر في الآفاق"،وقوله "فكيف بما سارت به الركبان، فهو في كتابه على خطئه."[1]

- اللحن والتصحيف:

ومن خلال الإطلاع على ما ذكره العلماء في مسألة اللحن المتعلق بحفظ كتاب الله عز وجل؛نجد مصطلحا آخر قائماً بإزائه، قسيماً له في بابه،ويتصل بموضوع المخالفة،يتعلق بالتصحيف الذي هو مشتق من الصحيفة،إذ الالتباس في رسم الحروف بالخط العربي قديما،أدى إلى اللحن من أوجه عدة،بسبب تشابه كثير من الحروف رسما،قبل ابتداع نقط الإعجام،كالباء والتاء والثاء،أو اللبس الحاصل بين السين والشين أو الجيم والحاء والخاء، وخطورة ذلك تتمثل في أن الناقل حين ينقل التصحيف وهو غير دار به، قد يسهم في فشو المخالفة بعدها،وقد أولى لها الجاحظ جانبا من الدرس في كتابه البيان والتبيين[2] ؛قال: "عيوب المنطق التصحيف،وسوء التأويل،والخطأ في الترجمة: فالتصحيفيكون من وجوه من التخفيف،والتثقيل،ومن قبل الإعراب،ومن تشابه صور الحروف.وسوء التأويل: من الأسماء المتواطئة أي أنك تجد اسماً لمعان،فتتأول على غير المراد.وكذلك سوء الترجمة".

ولا شك أن المصاحف العثمانية كانت خالية من النقط و الإعجام، وقراءتها تحتمل جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، وظلت خلال عهد الخليفتين وبداية عهد بني أمية ولأكثر من أربعين سنة كذلك، ومعلوم ولا شك، "أن الكتابة لم تكن تتمتع قبل عصر التدوين على الأقل بما يكفي من الحصانة والمصداقية."[3]. ولعل هذا ما أدى بالصحابة والتابعين إلى عدم الاكتفاء بكتابة القرآن في المصاحف، بل كانوا يحرصون شديد الحرص على حفظه واستظهاره عن ظهر قلب، وضبط روايته وقراءته.

1- المرجع السابق، (216/2). وينظر كذلك في الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، (ص35).

2- المرجع السابق ، الجاحظ، (216/1-219).

3- بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري، (ص 123)، نقلا عن إرهاصات النشأة في النحو العربي، محمد زغوان، مقال بمجلة التراث العربي، عدد 99، سنة 2005، (ص 41،40).

ومما جاء من أدلة البصريين في تضعيف بعض أوجه القراءات، على اعتبار الخطأ من الناقل صاحب الرواية من جهة التصحيف في رسم القرآن، قراءة ابن عامر[1] (ت 118هـ): (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) (الأنعام137)[2]. قال الزمخشري: "الذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء"[3]،فجعله يعتمد في روايته على الصحف ولم ينقلها سماعا. وإن كان في هذا الرأي منه فيه مقال، على اعتبار أنه لا ينبغي أن يتهم الأئمة والقراء بنقل حروف القرآن دون تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف؛قال ابن الجزري (ت833 هـ) في النشر: "إن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظن بهم ما هم مبرؤون منه، وعنه منزهون."[4]

وقد نبه العلماء على خطورة لحن التصحيف، ومنه ما جاء في كتاب تقويم اللسان لابن هشام اللخمي [ت 577 هـ]، قال في مقدمة كتابه:"فإنه أول ما يجب على طلاب اللغة تصحيح الألفاظ العربية المستعملة التي حرفتها العامة عن موضعها، وتكلمت بها على غير ما تكلمت بها العرب في ناديها ومجتمعها، فإذا صححها وأزال منها التحريف، ونفي عنها التصحيف، وأقامها كالقدح في التثقيف، ولفظ بها كما لفظت بها العرب في المشتاة والخريف، والمربع والمصيف، كان ما وراء ذلك عليه أقربَ، وأسهلَ للطلب."[5]

ولا شك أن كلا المصطلحين ارتبط مدلولها بالمخالفة التي يعنى بها درساً هذا البحث، فاللحن يتعلق بالخطأ في الكلام، والتصحيف يتعلق بالخطأ في الكتابة، وهو خطأ يجيءعلى غير مقررات النظام النحوي. ويضادّ الصواب من جميع الوجوه، أي أن نمط المخالفة فيهما مفتوح لا تحده ضوابط، فحقه بالتالي الهجر والنبذ. حتى يحفظ جانب العربية من ضرره.

خاتمة:

ومما نخلص له خاتمة هذا البحث: أهمية العناية بسبل توظيف فكرة المخالفة في

1- عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، تابعي، أحد القراء السبعة ومن رواة الحديث.

2 -الإنصاف لابن المنيّر، نقلا عن مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، محمد بن عبد الرحمن السبيهين، (ص110).

3- الكشاف، (70/2).

4- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (214/2).

5- تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (ص08).

شيوع مهارات الأداء اللغوي السليم نحويا، من خلال الإفادة منها في العناية بالقواعد التي تجيء على سنن العرب في غير شطط ولا تفريط ولا تعسف. ما يمكِّن المتكلم من الخروج عن القاعدة لغرض مقصود، أي ما يتطلبه الاستعمال وقد تقرر في النظام النحوي خلافه. جريا على سنن عربية الاحتجاج، من القرآن الكريم وكلام العرب، شعره ونثره، مما صيغ وفقا لنظام اللغة العربية التي لم تفقد جملة القرائن المعنوية واللفظية فيها خصائصها الإبلاغية .